الباب الأول

التحقيق عند القدماء

الفصل الأول: التحقيق فى عصر الرواية والتدوين.

الفصل الثانى: منهج التحقيق عند القدماء من العرب.

الفصل الأول

التحقيق فى عصر الرِّواية والتَّدوين

كان العرب فى جاهليتهم ينتجون أدبًا - شعرًا ونثرًا - فيما يجدّ لهم من مناسبات، وما يعرض لهم من أحداث، فقد تدعو دواعٍ للخطابة فيخطبون وللمثل فيضربون، وللشعر فيشعرون.

وكان يقابل هذا النتاج عمليّة أخرى مكمِّلة لها، وهى عملية حفظ هذا النتاج، فقد كان النص الأدبى يلقى شفهيًا، وربما كان هناك من الأدباء من يدوِّن أثره الأدبى، ولكن يبدو أن ذلك كان قليلًا ونادرًا؛ نظرًا لشيوع الأمية، وعدم معرفة الكتابة بين كثير منهم، هذا هو ما تطمئن إليه النفس.

أما ما ذهب إليه الدكتور نجيب البهبيتى أن «الأمية فى العرب أسطورة، والرواية الشفوية منفردة للشعر العربى أسطورة كذلك»[1] فهذا قول لا تطمئن إليه النفس؛ ويرفضه الواقع والعقل، فليس من المعقول أنَّ كلَّ العرب كانوا يقرءون ويكتبون قبل انتشار الكتابة، ولقد أثبت الباحثون - وما أكثرهم - أنه كان هناك أميَّة فى العرب، وإن كان هناك بعض من يكتبون ويسجلون آثارهم.

ولقد كانت الآثار الأدبية تنتشر عن طريق الرواية الشفوية، فما تلك الرواية؟

الرواية:

الرواية بمدلولها العلمى الأدبى: طورٌ لغويٌّ متأخِّر، سبقه طور ذو دلالة حسية.

وحدود هذا اللفظ - كما ترسمه المعاجم - كثيرة، **لعل أقربها إلى ما نحن بصدده هى:** حمْل الشعر أو الحديث.

والرَّاوية فى معناه الحسى: هو البعير أو الدابة التى يستقى عليها الماء، والرجل المستقى أيضًا راوية، ورجل روَّاء: إذا كان الاستسقاء بالرِّواية له صناعته، ويقال لسادة القوم:

---

(١) تاريخ الشعر العربى حتى أواخر القرن الثالث. ص ٢٠٠.

«الرَّوايا» لأنهم يحملون الديات عن قومهم، فقد شبه السيد الذى تحمَّل الديات عن الحىّ بالبعير الرّاوية.

قال الجوهرى: رَوَيتُ الحديث والشعر رواية، فأنا راو فى الحديث والشعر من قوم رواة، وروَّيته الشعر تروية أى حملته على روايته، وأرْويته أيضًا. وتقول، أنشد القصيدة يا هذا، ولا تقل: اروها، إلا أن تأمره بروايتها، أى باستظهارها[1].

وواضح من كل هذه الحدود، أو من كل هذه المعانى: أن الحمل من المعانى الأولى لهذه المادة، وأنه كثيرًا ما يكون المحور الذى تدور حوله استعمالات هذه المادة.

ومن مجاز هذا الحمل أيضًا: حمل الشعر أو الحديث، فقالوا: فلان راويةٌ للأدب والحديث.

وراوية الشعر فى الجاهلية: هو من يحمل شعر الشاعر وينقله ويذيعه. قال النابغة الذبيانى:

أَلِكِنِيْ يـاعُـيَـيْنُ إليْـكَ قـولاً سَتهْـديـه الـرُّواةُ إليْـكَ عنِّى

غير أن هذا الضرب الأخير من المجاز، وهو الحمل الأدبى قد مر كذلك -فيما يبدو- فى مرحلتين:

المرحلة الأولى:

خاصة بالشعر وحْده، وتعنى مجرد حفظه ونقله وإنشاده، ولا تتجاوز ذلك إلى ضبطه وتحقيقه والنظر فيه.

فرواية الشعر أمر قديم فى العرب كان فى الجاهلية، واستمر فى الإسلام، فكان هناك رواة للشعر، منهم من يختص بشاعر بعينه، ومنهم من يروى لكثير من الشعراء، لا يختص بواحد فقط، فقد كان امرؤ القيس راوية أبى دؤاد الإيادى، وزهير راوية أوس بن حجر، والأعشى، راوية المسيب بن علس.

واشتهر من قريش أربعة بأنهم رُواة الناس للأشعار، وعلماؤهم بالأنساب. وهم: مخرمة بن نوفل، وأبو الجهم بن حذيفة، وحويطب بن عبدالعزى، وعقيل بن أبى طالب.

المرحلة الثانية:

واستمر مدلول هذه المرحلة (أى المرحلة الأولى) فى تاريخ الرواية الأدبية حتى آخر القرن الأول، وبداية القرن الثانى، فلما أصلت أصول علم الحديث وأرسيت قواعده، وعنى

---

(١) راجع مادة (روى) فى كل من: أساس البلاغة، والنهاية، واللسان.

فيه بالإسناد، وتصدر المحدِّثون للتحديث فى مجالس العلم من حفظهم، صار يطلق عليهم أيضًا لفظ «الرواة» فصرنا نجد للمحدِّثين فى آخر القرن الثانى رواة، كما كان للشعراء رواة.

ومن هنا دخلت الرواية الأدبية فى طورها الثانى، وهو ما يصلح أن نطلق عليه دور **الرواية العلمية** أو دور التحقيق، وهذا الدور هو الذى نَعْنِيه فى بحثنا، إذ أن الرواية فيه تقوم على الحفظ والنقل والإنشاد، كالرواية المجردة فى دورها الأول، وأضيف إليها الضّبط والتحقيق والتمحيص والشرح والتفسير وشىء من الإسناد، فالرّاوى بعد التحمّل يقابل ويصحِّح المرويات، ويقابل ما سمعه فوعاه، أو ما سمعه فدوَّنه على ما عند غيره من الأقران ممن أخذ معه على الشيخ، أو يصحِّح ما سمعه على الشيخ نفسه، أو على نسخته، وهذا ما نستطيع أن نسميه بتصحيح النقل، او تصحيح السماع، أو المعارضة، أو المقابلة. كما نعرفها اليوم.

وكان على الراوى أن يحتفظ بالمرويات كما أخذها عن الشيخ، من غير تغيير أو تبديل فيها. وذلك بحفظها عن ظهر قلب، ووعيها فى الذاكرة، وقد يضم إلى ذلك تدوينها فى كتاب.

وقد أثبت بعض الباحثين المحْدَثين[1] - بما لا يدع مجالاً للشك - أن بعض المدونات قد وصلت إلى رواة الطبقة الأولى، وأقصد بهم الرواة العلماء، وعلى رأسهم أبو عمرو بن العلاء، وحماد الراوية، ثم المفضّل الضبّى، وخلف الأحمر، وهم يمثلون الطبقة الأولى من العلماء الرواة الذين عرفتهم العربية فى تاريخها الحافل، فتلقّوا تراث الجاهلية: شعرها وأخبارها وأنسابها، وصلهم بعضه مدونًا، وبعضه عن طريق الرواية الشفوية التى كان يتناقلها الخلف عن السلف، فحملوا الأمانة ومضوا يجمعون منه ما تفرق، وينظِّمون منه ما تجمَّع، ويضيفون إليه مالم يكن فيه ممّا ثبت لهم صحَّته، وينفون عنه ما ثبت لهم زيفه وفساده، ولم يألوا جهدا فى التثبت والتحقيق والمدارسة حتى استقام لكل منهم ما يتيقن صحته، فمضى يذيعه على تلاميذه فى حلقات دروسه، ويشيعه فى رواد مجالس علمه، فخلف من بعدهم خلف هم الطبقة الثانية من العلماء الرواة، تأسَّوْا بشيوخهم، واقتفوا سبيلهم، يجمعون ويدرسون ويمحِّصون ويفْحصون، ثم يستقيم لكل منهم ما يتيقن صحته فيذيعه على تلاميذه من علماء الطبقة الثالثة.

ومع ذلك فقد كان لبعض هؤلاء العلماء أن يختلفوا، فقد وقع لبعضهم من الصحف المكتوبة، أو الدّواوين المدونة، أو الرواة من الشيوخ العلماء، ومن الأعراب الفصحاء، مالم يقع كله لغيره، ولقد كان الشيخ يقرأ شعر الشاعر من نسخته، أو يقرؤها أحد تلاميذه، ثم يعقب الشيخ على الشعر بالشرح والنقد والتحقيق.

---

(١) انظر الدكتور ناصر الدين الأسد، فى كتابه (مصادر الشعر الجاهلى).

ولهذا ومثله، فإن الدواوين الشعرية كثيرًا ما تتعدّد بتعدّدِ الرُّواة الذين توافـروا على صنعتها، وروايتها، وكان نتيجة لتعدد طرق الرواية فى ديوان الشِّعر، ظهور فريق من الرواة كان عليه أن يضم إليه الروايات المختلفة لديوان الشاعر ثم يقارن بينها، ويختار بعد المقارنة والنقد ما أدّاه إليه اجتهاده.

ويمكننا أن نعتبر حركة جمْع القرآن وتحقيقه وتدوينه فى عهد عثمان، هو أول تحقيق وأن القرآن يعتبر أول كتاب وصل إلينا مكتوبًا ومحققا. وحركة جمْع الشعر الجاهلى وتدوينه – فى النصف الثانى للقرن الأول – أول حركة تاريخية لحمايته وتحقيقه ونشره، ولعله من نافلة القول: القول بأن تراث الجاهلية ظل ينقل مشافهة من قديمه المعروف لنا قبل الإسلام بنحو قرنين إلى أن ظهرت الحاجة الماسة إلى جمعه وتدوينه، فاتجه الاهتمام إلى ذلك منذ النصف الثانى للقرن الأول الهجرى، ثم ازدهرت الحركة فى العصر العباسى الأول، وأخذت وضعًا قوميًا ودينيًا.

وخلال تلك المرحلة الأولى التى امتدت أكثر من ثلاثة قرون كان الشعر خلالها يروى شفاها.

ومن هنا يمكن أن نقول: إن الشعر الجاهلى تعرض لآفات الرواية النقلية، فحمل عليه ما ليس منه، وضاع منه ما ضاع فى غمار الزمن، حتى تصدت الطبقة الأولى من الرواة، وهم ما قلنا عنهم: إنهم الرواة العلماء، أو الرواة المحققون، فى عصر التدوين لاستنقاذ تراث العربية من الضياع والتشويه، والتزوير فى مواجهة الشعوبية، والإعصار الشعبى، الـذى خيف منه على لسان الأمة،لغة القرآن، من فشوّ العجْمة واختلاط الألسن، وغزو الشعوبية.

ولم يفت أولئك الرواة ما لحق بالشعر من آفة الوضع والانتحال، على ما هو مبسوط فى كتاب طبقات فحول الشعراء لابن سلام، وعلى ما سنذكر فيما بعد.

وحركة الجمع هذه ميزت رواةً عرفوا بالضبط، والثّقـة، والأمانـة، وجرِّحت آخـرين اشتهروا بالكذب والتهاون، والوضع.

ومن المعروف بين الباحثين أن حركة الجمع والتدوين، قصد بها أول ما قصد خدمة كتاب الله، وفهم ألفاظه، وتوجيه إعرابه ولمح أسراره فى التعبير والبيان.

وقد قامت حركةٌ منظمة فى القرنين: الثانى والثالث للهجرة. على أيدى أئمة من الخبراء ذوى بصر بالشعر، يعرفون صحيحه من زائفه.

وجاءت حركة الجمع والتدوين هذه بتراث ضخم، عكف الدارسون عليه يستخلصون منه معجم ألفاظهم، ويميزون قواعد النحو والصرف وأساليب البيان وخصائص التعبير.

وآخرون منهم اشتغلوا بدراسته، فمنهم من شغل بشرح ألفاظه وتفسير غريبة، واهتم غيرهم بتذوقه ونقده، فأضافوا بذلك رصيدهم إلى الرصيد المجموع من تراث الجاهلية.

وقد اضطلع بجمع الدواوين أبو سعيد السكرى (ت ٢٧٥) والسكرى هو الذى جمع أهم ما بين أيدينا الآن من أشعار الجاهلية وشعراء صدر الإسلام إلى أيامه، فجمع شعر القبائل والأفراد وهو فى اتجاهه إلى صنع هذه الدواوين كان ناقدًا لها كما قدمنا، ثم شارحًا ومفسرًا لغريبها.

وقد استقصى صاحب الفهرست ذكر الشعراء الذين عمل الرواة دواوينهم، ثم أعقبهم أبو سعيد السكرى يختار من جملة الروايات ما يراه جديرًا بالاختيار، فبلغ عدد الشعراء الذين صنع أبو سعيد دواوينهم قراية ستة وخمسين شاعرًا[١]

وإذا كان أبو سعيد السكرى قد روى ديوان جران العود النميرى عن محمد بن حبيب شيخه، فإن استقراء الديوان يدل على أن محمد بن حبيب قد اطلع على روايات مختلفة للديوان[٢].

وإن المتصفح لديوان سحيم عبد بنى الحسحاس الذى صنعه نفطويه أبو عبد الله إبراهيم بن عرفة الأزدى (ت ٣٢٣) ليجد أنه قد وضع أمامه أكثر من نسخة فقارن وقابل بينها، واختار منها ما أداه إليه اختياره، واعتبره أصلًا، وذكر سائر الروايات المرجوحة لديه فى الشرح[٣].

والروايات المختلفة التى اطلع السكرى عليها وهو يصنع ديوان هذيل ثلاث روايات:

الرّواية الأول: عن الرياشى شيخه، عن الأصمعى، عن عمارة بن أبى طُرفه الهذلى.

---

(١) الفهرست ٢٢٤ - ٢٢٥

(٢) فمثلا عندما ذكر قوله:

فما لَحِقَنا العَيْشَ حتى تَناضَلْت ... بِنا وَقلانا الآخرُ المتخلِّف

أورد رواية مخالفة منسوبة لابنْ الأعرابى وهى:

«وتلانا الآخرَ المتخلف» بدلا من «وقلانا»

(٣) ومثال ذلك قصيدته التى مطلعها:

عُمَيْرَة ودِّع إن تجهزتَ غاديًا ... كفَى الشيب والإسلام للمرء ناهيًا

والتى منها:

٩ - وهبَّت لنا ريحُ الشمال بقرة ... ولا ثوب إلا بردها ورداثيا

فقال: ويروى «وهبت شمالًا آخر الليل قرة».

ومنها:

٢٤ - وأشهد عند الله أن قد رأيتها ... وعشرين منها أصبعا من ورائيا

فقال: ويروى «فأشهد» ويرى «أنى رأيتها».

فانظر إلى هذه الدقة فى المقابلة حتى بين (الفاء والواو وقد) ومثل هذا قد يهمله بعض المحققين اليوم فى مقابلاته.

الرواية الثانية: عن أستاذه أبى جعفر محمد بن حبيب، عن ابن الأعرابى، وأبى عمرو الشيبانى.

وينتهى إسناد هذه الرواية إلى هذين الراويين، فهى رواية أنقص من الأولى التى تنتهى إلى راويةٍ ينتسب إلى قبيلة هذيل، وهو عمارة بن أبى طرفه.

أما الرواية الثالثة:التى يروى السكرى عن طريقها ديوان الهذليين فهى عن محمد بن الحسن الأحول عن عبد الله بن إبراهيم الجمحى.

ويتبين لقارئ أشعار هذيل برواية السكَّرى، أنه قد جمع العديد من الروايات ووازن بينها، واختار منها ما يعتقد أنه الأصوب.

ولقد كان له منهجه الواضح فى الجمع بين الروايات، فالقصائد التى كانت محل إجماع الرواة دون خلاف فى نسبتها، أو فى نصها أوردها دون نصٍّ على هذا الاتفاق، أما الروايات الأخرى التى وقع فى روايتها خلاف فإنه قد نص على أوجه الخلاف فى روايتها، ومن أمثلة هذا قصيدة لأبى جندب الهذلى، فقد نص على أن الأصمعى قد رواها ولم يروها ابن الأعرابى ولا أبو عمرو ولا الجمحى[١]، ولم يقف جهد أبى سعيد عند حد القصائد، فقد نبه أيضًا إلى أوجه الخلاف فى رواية الأبيات[٢].

ويذكر لنا ابن قتيبة أنه لم تختلف الرواة فى ألفاظ بيتٍ اختلافها فى بيتٍ للأعشى ميمون بن قيس هو:

إنّ لعمرو الذى حطت مناسمُها تُحْدى وسبق إليْها الباقِرُ العَثِلُ

رواه بعضهم «خطّت» يريد خطت التراب، ورواه بعضهم «حطّت» أى اعتمدت فى السير، وروى بعضهم «تُحدى» بعضهم «تَحدى».

وروى بعضهم «الباقر العَثِلُ» وهى الكثيرة، ورواه آخر «الباقر الغُيُلُ» وهى السماء، ورواه آخر «وجدّ عليها النافر العَجِلُ» يريد النفار من مِنى[٣].

وتقرأ شرح ابن الأنبارى على المفضليات، فلا تكاد تجد قصيدة لم ترو بروات عدة:

---

(١) شرح أشعار الهذليين ٨٣.

(٢) ومن أمثلة ذلك: فى قصيدة لأبى المثلم الهذلى ينص بعد ذكر أحد أبياتها على أنه لم يرو هذا البيت والبيتين اللذين بعده أحد غير الباهلى عن الأصمعى ولم يرو هذا أبو عمرو ولا أبو عبدالله ولا أبو نصر ولا الأخفش.

(٣) ومن أمثلة ذلك أيضًا أنه ينص فى أحد أبيات قصيدة لصخر الغى على أنه لم يرو هذا البيت والبيت الذى بعده الأصمعى وأبو عبد الله. انظر شرح أشعار الهذليين ٢٥.

بزيادة أو حذف، وتقديم وتأخير، وتغيير كلمات فى الأبيات، والأمثلة كثيرة مبثوثة فى بطون كتب الأدب وشروح الأشعار.

* * *

وعلينا الآن أن نبحث سبب هذه الظاهرة، ظاهرة اختلاف الروايات، ولعل أهم هذه الأسباب هى:

١ - النسيان:

من طبيعة الإنسان التذكُّر والنِّسيان، ولا يملك كل إنسان شجاعة الاعتراف بالنسيان والرجوع إلى الحق، ولذلك فمن المتصوّر أن تكثر الروايات والاختلاف، فإن الشاعر ينشد قصيدته على ملأ السامعين فيحفظها منهم جماعة، فربما اختلطت كلمة، أو جملة على أذن السامع فيبدلها بأخرى.

والأدب الجاهلى، والإسلامى ظلَّ سنين طويلة يتناقله الرواة شفاهًا - فى الظّاهر على الأقل - والحافظة كثيرًا ما تخطئ، وكثيرًا ما تضع كلمة مكان كلمة، متى استقام الوزن والمعنى، فراوٍ يغيّر كلمة، وراو يغيّر أخرى،وراو لا يغيّر، والعلماء يروون عن رواة مختلفين فيأتى هذا الاختلاف.

٢ - الشاعر يغيِّر:

وربما عاب على الشاعر آخرُ شيئًا من تلك القصيدة، فيغير منها ما اقتنع بوجوب تغييره.

يقول الأصمعى: إن ذا الرمّة أنشد رجلاً:

* وظاهرٍ لَهُ مِنْ يَابِسِ الشَّخْتِ *

فقال له الراوية: أنشدنى:

* منْ بَائِسِ الشَّخْتِ *

فقال له: إن اليُبْسَ مِنَ البُؤْسِ ؟!

ولقد كان بعض رواة ذى الرمة يقول له نتيجة هذا التغيير: أنت أفسدت عَلَيَّ شعرَك[1].

لهذا فإنه نتيجة لهذه الظاهرة - الملفتة حقا - فى آثار ذى الرمة نتوقع أن يكون بعض رواته قد حملوا عنه آثاره، ثم لم يقع لهم تغيير ذو الرمة لبعض هذه الآثار التى رووها عنه، فظلت كما هى دون تغيير، وبعض رواته حملوا عنه آثاره بعد الحذف، أو الإضافة، أو التبديل.

---

(١) الموشح للمرزبانى ٢٨٩ - ٢٩٠.

٣ - التحريف فى القراءة:

ومن أسباب ذلك أيضًا أن العلماء كانوا يأخذون أحيانًا من صحف غير منقوطة ولا مشكولة، فيقرؤها كلٌّ حسبما يصحّ عنده معناها فـ(خذالة) إذا لم تنقط تقرأ: حذالة وجذالة.. و(حرمه) إذا لم تنقط تقرأ: حرمه، وحزمه، فيأخذها كل حسب اجتهاده ويمعن الفكر فى تأويل المعنى على حسب ما قرأ! وحسبنا أن نشير إلى بيت الأعشى: ميمون بن قيس:

إنَّ لعمْرو الذِّى خطَّتْ مَنَاسِمُها تحْدى وسِق إليْها الباقِرُ العَيِّلُ

وقد سبق أن ذكرنا ما فيه من اختلاف الروايات وتوجيه ذلك. وأغلب الظن أن ذلك كان نتيجة عدم النقط والشكل، وقد روى لنا الشىء الكثير فيما وقع بين العلماء من نزاع وخصومة حول البيت، يرويه أحدهم على شكل، ويرويه الآخر على شكل آخر، مثال ذلك:

أن الأصمعى أتى ولد سعيد بن سلم الباهلىّ فسألهم عمّا يروونه من الشِّعر، فأنشده بعضهم القصيدة التى فيها:

سَمينُ الضَّواحى لم تؤرِّقْه ليلةً وأنْعَم أبْكارِ الهُمُومِ وعُونُها

فقال الأصمعى: من روّاك هذا الشعر؟ قال: مؤدب لنا يعرف بابن الأعرابى.

فقال: احضروه، فقال له: هكذا رويتهم هذا البيت برفع (ليلةٌ)؟

قال: نعم. فقال الأصمعى: هذا خطأ إنما الرواية (ليلةً) بالنصب. يريد: لم تؤرقه أبكار الهموم وعونها ليلةً من الليالى.

وقال الأصمعى لسعيد: من لم يحسن هذا القدر فليس موضعًا لتأديب ولدك، فنحّاه سعيد[1].

ولا ننسى ما ينشأ عن التصحيف، والتحريف فى الكلمات المتشابهة فإنه من أسباب الاختلاف أيضًا، وشواهده كثيرة سنذكر بعضها فى موضعه.

٤ - خصائص اللهجات:

وقد كان العرب ينشد بعضهم شعر بعض، ويجرى كل منهم فى النطق على طبعه ومقتضى فطرته اللغوية، فمن ثم يقع الاختلاف الصرفى واللغوى الذى نراه فى بعض الروايات.

٥ - الراوى يغيِّر:

يذكر لنا الأستاذ الرافعى أنه قد يغيِّر الراوى من العلماء الكلمة بأخرى يراها أليق

---

(١) المزهر فى علوم اللغة. السيوطى ٢/٣٢٢.

بوضعها، وأثبت فى معناها، أو تكون الكلمة قد أصابت هوًى فى نفسه.. وذلك كقول أبى ذؤيب الهذلى:

دَعانى إليها القلْبُ إنّ لِأمره مُطِيعٌ فما أدرى أرشْدٌ طلابُها؟

وهى رواية أبى عمرو بن العلاء، ولكن الأصمعى رواه على نقيض هذا المعنى فقال: «عصانى إليها للقلب..» البيت.

وظاهرٌ أن هذا التناقض فى الرواية لا يكون من الشاعر، وإنما هو تفاوت فى الاستحسان لا غير «وكان الرواة ينقلون الشعر على ما يكون فيه من مثل هذا الاختلاف».

ويبدو أنه كان هناك شِبْهُ عُرْفٍ بين العلماء، على أن الراوى إذا وجد فى المروى ما يعتقد أن غيره أحسن منه، فله أن يغير فى متن الرواية بما يتفق مع رأيه.

حكى الأصمعى أنه أنشده خَلَفٌ ضمن قصيدة لجرير:

فيالك يـوْمًا خيـْره قَبْل شـرّه تغيَّبَ وَاشِيـه وأقْصَـرَ عَـاذِلُـه

قال خلف: ويحه ما ينفعه خير يؤول إلى شر؟. قلت (الأصمعى): هكذا قرأته على أبى عمرو بن العلاء، قال: صدقت، وكذا قال جرير وكان قليل التنقيح لألفاظه، وما كان أبو عمرو ليقرئك إلا كما سمع. قلت: فكيف يجب أن يكون؟ قال: الأجود أن يكون «خيره دون شرّه» فَارْوِه كذلك، وقد كانت الرواة قديمًا تصلح أشعار الأوائل فقلت: والله ما أرويه إلا كذلك[1].

فعلى الرغم من صحة النص عن قائله عمن رواه، وهو أبو عمرو بن العلاء، وثبوت ذلك أيضا عند الأصمعى وخلف، فإنما غيّرا وبدّلا ألفاظه اعتمادًا على تلك القضية الخطيرة «كانت الرّواة قديمًا تصلح أشعار الأوائل».

قال ابن مقبل: إنّى لأرسل البيوت عوجا فتأتى الرواة بها قد أقامتها[2].

ومن الرواة من كان يغير فى ألفاظ بعض الأبيات؛ لتوجيه حجته وإنهاض دليله! فيُرْوى عنه البيت على وجهه المغيّر، وذلك فاشٍ بينهم وخاصة فى رواة الكوفيين.

ومن أمثلة تغيير الرواة، ما يقوله ابن قتيبة: «وقد رأيت سيبويه يذكر بيتًا يحتج به فى نسق الاسم المنصوب على المخفوض على المعنى لا على اللفظ وهو كقول الشاعر:

مُعَـاوِىَّ إنَّنـا بَشَـرٌ فـأسْجِـحْ فَلَسْنَـا بِـالجِبَـالِ ولَا الْحَـدِيـدَا

---

(١) العمدة ١٩٢ - ١٩٣.

(٢) مجالس ثعلب ٤٨١

قال: كأنه أراد: لسنا الجبال ولا الحديدا، فردّ الحديد على المعنى قبل دخول الباء، وقد غلط على الشاعر، لأن هذا الشعر كله مخفوض قال الشاعر:

فَهْبَهَا أُمَّةً ذهَبَتْ ضِياعًا يزيدُ أميرُها وأبو يزيدِ
أكَلْتُم أرْضَنَا وَجَرَدْ تُمُوها فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أوْ مِنْ حَصيدْ[1]

٦ - المؤلف يغيّر:

كثيرًا ما كان يملى المؤلف كتابه مرّات متعدّدَة، وهو فى كل مرّة يُحْدِث فى إملائه كثيرًا من التّغيير والتبديل على سبيل التنقيح، والتجويد لعمله بعد المراجعة، والنتيجة الطبيعية لتكرار الإملاء فى مثل هذه الحالة، اختلاف نسخ الكتاب الواحد بين أيدى مَنْ سمعه من الشيخ بطريق الإملاء، ومن أمثلة ذلك: الأصمعى الذى كان قد أملى كتاب (خلق الإنسان) خمس عشرة مرة تختلف اختلافًا كبيرًا بعضها عن بعض[2] وكذلك أملى ابن دريد كتاب (الجمهرة) فى فارس ثم أملاه فى البصرة وبغداد من حفظه، فلذلك اختلف نسخ هذا المصنف الهام[3].

٧ - تزيّد الرواة:

وهذا وذاك غير ما يكون من تزيّد بعض الرواة فى الشعر، حتى يخرج إلى الوضع والصنعة، وكتاب ابن سلام مملوء بهذه النماذج.

ومما استجمع كل هذا الاختلاف القصيدة التى أولها:

تَقُولُ ابْنَةُ العَبْسِيِّ: قَدْ شِبْتَ بَعْدَنَا وكُلُّ امْرِئٍ بَعْدَ الشَّبَابِ يَشِيبُ

ومنها شاهد النحاة المشهور «لعل أبى المغوار منك قريب» وهى مرثية رواها القالى فى أماليه وقال:

قرأت على أبى بكر محمد بن الحسن بن دريد هذه القصيدة فى شعر كعب الغنوى... إلى أن قال:

وبعضهم يروى هذه القصيدة لكعب بن سعد الغنوى، وبعضهم يرويها بأسرها لسهم الغنوى، وبعضها يروى شيئًا منها لسهم، وزاد أحمد بن يحيى عن أبى العالية فى أولها بيتين ثم قال:

---

(١) الشعر والشعراء ٩٨ - ٩٩، وانظر الرافعى ٣٨٨

(٢) انظر السيوطى فى بغية الوعاة ١١٢/٢ والقفطى فى إنباه الرواة ١٩٩/٢ والزبيدى فى طبقات اللغويين والنحويين ١٨٤.

(٣) انظر المزهر ٥٨/١

وهؤلاء كلهم مختلفون فى تقديم الأبيات وتأخيرها، وزيادة الأبيات ونقصانها، وفى تغير الحروف فى متن البيت وعجزه وصدره، ثم قال: والمرثى بهذه القصيدة يكنى أبا المغوار واسمه هرم، وبعضهم يقول: اسمه شبيب، ويحتج ببيت روى فى القصيدة «أقام وخلى الظاعنين شبيب»، وهذا البيت مصنوع والأول (كأنه أصح).

* * *

العلاقة بين رواية الأدب ورواية الحديث

إن من يتعرض لدراسة الرواية الأدبية، يهجم على ذهنه فورًا ما صنعه علماء الحديث فى دراستهم، إذ أن توثيق الرواة والسند والمتن اشتهر به ابتداء علماء الحديث، ثم التزموه فى دراستهم على مدى القرون.

وبناء على ما قدمنا فإنه يجب علينا أن نبين بصورة عامة ومختصرة بداية الخيط العلمى الذى أمسك بطرفه الأول علماء الحديث، ثم نتتبع باختصار مساره بعد ذلك، لنوضح فى آخر الأمر كيف كان التأثير والتأثّر بين رواية الحديث ورواية الأدب فنقول:

من المتعارف المشهور: أن حديث الرسول لم يجمع أو يتداول بصورة منظّمة حتى قرب نهاية القرن الأوّل الهجرى تقريبًا، بل إن من الخلفاء الراشدين من حرص على منع التدوين أو الإكثار من الحديث، وذلك خوفًا على القرآن أن يختلط به الحديث، أو يشتغل الناس عنه بالسنة، وقد جاء فى حديث عمر لوفد أرسله للكوفة: «إنكم لتأتون أهل قرية لهم دويٌّ بالقرآن كدويّ النحل، فلا تصدّوهم بالأحاديث فتشغلوهم، جرِّدوا القرآن، وأقلّوا الرواية عن رسول الله ﷺ وأنا شريككم»[1].

وليس معنى هذا أنه لم تكن هناك رواية للحديث وتناقل له، بل إنها كانت موجودة وشائعة بين الناس بطريقة حرة لا تقييد فيها، وقد تكون مسندة بأن يروى صحابى عن صحابى آخر، عن الرسول ﷺ، وقد روى أن أبا موسى الأشعرى قال لابنه حين أراد أن يكتب عنه: «احفظوا عنا كما حفظنا»[2] وقد ظل هذا العرف السابق عن الحديث شائعًا بين الناس، حتى بدأ تدوينه الرسمى فى أواخر القرن الأول الهجرى، وعلى ما هو المشهور فى عهد عمر بن عبد العزيز (ت ٨٣).

وفى هذه الأثناء حدثت تغيّرات جوهرية فى المجتمع الإسلامى، إذ انتهى الصحابة وخلَفهم غيرُهم من التابعين، وانقسم الناس شيعًا وأحزابًا متفرقة: دينية وسياسية. وتغيرت قيادة الأمة من خلافة إلى مُلْك، ومن شورى إلى رياسة، وانعكس أثر ذلك كله على الحديث وروايته.. فكثر فيه الوضع والتزييف، تأييدًا لاتّجاه أو طعنًا فى آخر، أو تقربًا لحاكم أو بثًّا للبلبلة والتشكيك فى الدين، كما كان يصنع الزنادقة، وقد أقر بعض هؤلاء الوضاعين الكذب

---

(١) طبقات ابن سعد ٦ / ٢.

(٢) جامع بيان العلم ١/٢٤٨.

صراحة بما وضعه وافتراه على الرسول الله ﷺ، فقد قال عبد الكريم بن أبي العوجاء - أحد هؤلاء الزنادقة - قبل أن تضرب عنقه: «والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرّم فيها الحلال وأحلّل فيها الحرام»[١] بل قد وصل الأمر فى ذلك إلى تجهيز أسانيد كاذبة، وإعدادها لذلك النوع من الأحاديث المفتراة!!

والمهم عندنا أنه مع بداية تدوين الحديث، كان الفساد قد تطرق إلى كلٍّ من سنده ومتنه، وكان لابد من حركة مضادة لمقاومة ذلك وردّه؛ ليحصل العلماء فى النهاية على أحاديث مصفّاة صحيحة النسبة لرسول الله ﷺ، وقد صدرت منه حقًا، فجاءت فكرة الضوابط السلوكية لرواية الحديث فى هذا الوقت المبكّر، فتشددوا فى الإسناد والتزموه، كما تتبعوا رواة الحديث بالتجريح والتعديل.

وواضح أن كلّ ذلك ضرورة، أملتها ظروف العصر والتحرّز الدينى فى رواية السنّة، وقد قرر ذلك الرواد الأوائل من علماء الحديث، قال محمد بن سيرين (ت ١١٠): «لم يكونوا يسألون عن الإسناد حتى وقعت الفتنة، فلما وقعت الفتنة نظروا، من كان من أهل السنة أخذوا حديثه، ومن كان من أهل البدع تركوا حديثه»[٢].

وقد سمع الزهرى (ت ١٢٤) إسحاق بن عبد الله بالمدينة يحدث فيقول: «قال رسول الله ﷺ، فقال له: مالك، قاتلك الله يابن أبى فروة، ما أجرأك على الله!! أسْند حديثك، تحدثوننا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمه!!»[٣].

ويكفى ذلك - مع كثرته - للدلالة على اهتمام علماء الحديث مبكرًا فى نهاية القرن الأول، وبداية الثانى بطرق التوثيق والتزييف، وأنّ دافع ذلك ما ذكره ابن سيرين صراحة «ولما وقعت الفتنة قالوا سمّوا لنا رجالكم»، فالدافع إذن دينى أوجدته الفتن والكذب فى الحديث، وجاءت مؤلفات الحديث فى تلك الفترة وما بعدها، ملتزمة بضوابط الرواية، لأن الراوى يشعر بالتحرّج الدينى، وذلك أنه ينقل كلامًا من كلام رسول الله ﷺ، وهو الذى قال فى حديثه المشهور: «من كذب علىّ متعمّدًا فليتبوّأ مقعده من النار»[٤].

هذا فضلًا عن أن الحديث يتضمن جزءًا كبيرًا من السنّة، أو قل: هو السنة كلّها، وهى ثانى مصادر التشريع الإسلامى، أى أنها تتلو كتاب الله فى القيمة، ولذلك كان من التدقيق والتحقيق، ومما يبعث الطمأنينة فى نفوس السامعين، ويوحى إليهم بالثقة فى حديث المحدّث

---

(١) اللآلىء المصنوعة ٢٤٨/٢.

(٢) انظر صحيح مسلم ٨٤/١ واللفظ لابن حجر فى لسان الميزان ٧/١.

(٣) حلية الأولياء ٣٦٥/٣.

(٤) انظر نص الحديث كاملا وطرق تخريجه عند الخطيب البغدادى فى «تقييد العلم ٢٩-٣٢» وهوامش الصفحات.

التزام المحدِّث بالضوابط السلوكية فى رواية الحديث، والإسناد المتصل الذى يصل بين عصره وعصر الرسول ﷺ بسلسلة متصلة من الرواة والمحدّثين، كلهم يشهد أنه سمعه حتى يصل الإسناد إلى الصحابى فالرسول.

من أجل هذا - رأينا الكثير من الصحابة ومن التابعين، يتحرّجون من رواية الحديث، وقد يتخففون من أعباء هذا الحرَج وقسوته، فيلجئون إلى الشعر وإنشاده، رأينا روح بن عبادة[1] يقول: «كنت عند شعبة فضجر من الحديث، فرمى بطرفه أبا زيد سعيد بن أوس الأنصارى فى أخريات الناس فقال: يا أبا زيد.

واستعجمت دَارُ مىٍّ مـا تُكلِّمنَـا ... والـدَّارُ لَـوْ كلّمتْنَـا ذَاتُ أخْبَـارِ

إلىّ يا أبا زيد، فجعلا يتناشدان الأشعار، فقال بعض أصحاب الحديث لشعبة: يا أبا بسطام، نقطع إليك ظهور الإبل لنسمع منك حديث رسول الله ﷺ فتدَعُنا وتقبل على الأشعار؟! قال: فرأيت شعبة غضب غضبًا شديدًا ثم قال: يا هؤلاء أنا أعلم بالأصلح لى أنا - والذى لا إله إلا هو - فى هذا أسلم منى فى ذاك».

ومن أجل هذا أيضًا، كان الأصمعى يتحرّج فى تفسير شىء من القرآن، وكذلك كان يتحرج من رواية الحديث، ولذلك لم يرفع من الحديث إلا أحاديث يسيرة.

فالقوم آنذاك لم يكونوا يرون فى رواية الشعر ما يرونه فى رواية الحديث، فالشعر آخر الأمر شأن من شئون هذه الدنيا لا يتصل بالدين ولا بشخص الرسول ﷺ، ولا يمتّ بسبب إلى التشريع، فهم إذن فى حلٍّ إذ وجدوا فيه سعة، ليستريحوا فيها من عناء التضييق الذى كانوا يأخذون به أنفسهم فى الحديث.

فالعرب كانوا ينظرون إلى الشعر الجاهلى كأنه طُرْفة أو ملهَى، ومادة لحسن المحاضرة فلم يكن يعنى به هذه العناية التى بذلت فى الحديث.

ولم ير من يتعمد الكذب فيه أن يتبوأ مقعده من النار.

والأصمعى كان فيما يروى من الحديث متحرِّيا شديد التحرّى، فوثّقه المحدِّثون كابن معين وابن حنبل، وكان فى اللغة صادقًا غالبًا، إلا أن يجتهد فى تفسير الغريب فيخطئ، أما فى النوادر والملح، وما يحكى عن الأعراب فيرخى لنفسه فى ذلك العنان، فإذا وجد الحال يستدعى قولًا ظريفًا أو ملحة تزيدّ فيها أو اخترعها، ولا يرى الأصمعى فى ذلك ما يمس دينًا أو يخرج به عن التقوى، لذلك فإنه يُشَك فيما يرويه الأصمعى من النوادر.

---

(١) نزهة الألباء: ٨٩ - ٩١ وطبقات ابن سعد ٧/٢، ٣٨.

ويحدثنا صاحب العقد: أنه حذف الأسانيد من أكثر الأخبار طلبًا للاستخفاف والإيجاز، وهربًا من التثقيل والتطويل، لأنها أخبار ممتعة، وحكمٌ ونوادر لا ينفعها الإسناد باتصاله ولا يضيرها ما حذف منها[١].

وغالبًا مانجد الأسانيد فى الأدب قصيرة، وأصبح من المتعارف عليه أن الرواية قد درست بعد القرن الخامس على أبعد الظن، ولم يبق إلا بعض الأسانيد العلمية، هذا بالنسبة إلى أسانيد الأدباء واللغويين.

أما بالنسبة إلى سند الحديث، فقد استمر حتى القرن السابع، فكأنّ عُمْر الإسناد العربى ثلاثة قرون تقريبًا، دع عنك ما كان من شأنهم فى هذا الإسناد «فإن الصدور منهم يكتفون بالنسبة غالبًا، وهى بعض طرق الرواية كما ستعرفه – فيقولون: رُوِّينا عن فلان وحُدِّثْنَا عن فلان، ويكون بين الراوى والمروى عنه جيلان» والنسب غير الإسناد فيما اصطلح عليه الرواة؛ لأن الإسناد لا يراد به إلا شهادة الزمن، على اتصال النسب العلمى بين راوى الشىء، وصاحب الشىء المروى، حتى يثبت العلم بذلك على وجهٍ من الصحة، ولم يكن فى العرب شىء عن ذلك بالتحقيق إلا بعد قيام دولة بنى مروان[٢].

ونخلص من كل ما سبق: إلى أن القوم كانوا يرون فى رواية الحديث مالا يرونه فى رواية الشعر، فتشددوا فى الأول واستراحوا فى الثانى من عناء التضييق الذى كانوا يأخذون به أنفسهم فى رواية الحديث.

* * *

ومع ذلك فإننا نرى أن الرواية الأدبية أصل قائم بذاته، وُجِدتْ عند العرب منذ الجاهلية، فكان علماء النَّسَب الجاهليون ومن أدرك منهم الإسلام، يأخذون علمهم بالنسب عن شيوخ هذا العلم ممن تقدمهم أو عاصرهم، وكذلك كان رواة الشعر والأخبار الجاهلية.

وربما كان أوضح ما يمثل تلقى الشعر وأخذه، ما يروى من أن عمر بن الخطاب تمثل بشعر، ثم قال لفرات بن زيد الليثى أتدرى من يقوله؟ فقال فرات: لا أدرى يا أمير المؤمنين، قال عمر: هذا شعر أخيك قسامة بن زيد. قال: ما علمته. قال: هو أنشدنيه وعنه أخذته.

وقد روى حمزة الأصفهانى: سئل رؤبة بن العجاج عن هذا البيت:

نَـطْعَـنهـم سُـلْكَـى ومَخْـلوجـةً كَـرَكّ لأُمَـين عـلى نـابِـلِ

---

(١) ابن عبد ربه، العقد الفريد. مقدمة المؤلف.

(٢) راجع تاريخ آداب العرب للرافعى ٢٩٥ – ٣٠٥.

فقال رؤبة: حدثنى أبى، عن أبيه، قال: حدثتنى عمتى - وكانت فى بنى دارم - قالت: سألت امرأ القيس - وهو يشرب طلاءً له مع علقمة بن عبدة - ما معنى قولك «كرَكّ لأمين على نابل»؟ فقال: مررت بنابل وصاحبه يناوله لزامًا وظهارًا، فما رأيت أسرع منه ولا أحسن فتشبهت به[١].

وكما سبق أن بينا، فإن العصر الجاهلى كان فيه رواة للشعر والأنساب.

بينما كانت رواية الحديث أمرًا طرأ على العرب بعد الإسلام، فإن لم تكن رواية الحديث من حيث الطور الزمنى متأثرة برواية الأدب وفرعًا منها فالروايتان أصلان انبثقا عن الحاجة الملحة انبثاقًا طبيعيًا[٢]، بل لقد بلغ رواة الشعر وعلماؤه من التحقيق والتمحيص، وتمييز منحوله، والنص على الموضوع منه منزلة جعلت بعض العلماء يميزونهم عن رواة الحديث.

فنرى ابن سلام يردّ الكوفيين إلى التساهل فى الرواية، والتجوز فى القبول فيقول: «وأسمعنى بعض أهل الكوفة شعرًا زعم أنه أخذه عن خالد بن كلثوم، يرثى به حاجب بن زرارة، فقلت له: كيف يروى خالد مثل هذا، وهو من أهل العلم؟ وهذا شعر متداع خبيث؟! فقال: أخذناه من الثقات» فيقول معقبًا على هذا الخبر: «ونحن لا نعرف هذا ولا نقبله»[٣].

ولم تكن هذه الملاحظة لتغيب عن الثقات من علماء الأدب ورواته، منذ جمْع الأدب وتدوينه، فقد تنبهوا إلى ذلك ومثله، ووقفوا على كثير من النصوص التى ليست أصيلة فعرفوها ولم يقبلوها، واستطاعوا أن يميزوا بين الأصيل والمختلق، وميزوا الصحيح من الزائف، وكتب الأدب والتاريخ مليئة بذكر ملاحظات هؤلاء الثقات وتنبيهاتهم، ولنا فى ابن سلام المتوفى سنة ٢٣١هـ خير مثال فى كتابه (طبقات فحول الشعراء)، إذ أورد فيه كثيرًا من الملاحظات والآراء التى تدل على دراسة وتحقيق.

وقد بدأ الكلام فى الجرح والتعديل عند علماء الحديث من عهد الصحابة، وذلك أنه لما فتحت الفتوح وأخذ الإسلام فى الانتشار، ودخل فيه من لا يحصر كثْرةً من الأمم المفتوحة من فارسى، ورومى، وبربرى، ومصرى وسورى، وكان من هؤلاء من لا يتجاوز إيمانهم حناجرهم، كثر الوضع كثرة مزعجة، **وقد حمل الوضّاع على الوضع أمورٌ أهمها:**

١ - الخصومات السياسية:

فكم من الأحاديث وضعت فى فضل قريش، والأنصار، وجهينة، ومزينة وأسلم، وغفار،

---

(١) التنبيهات على أغاليط الرواة ص ٤ لأبى القاسم على بن حمزة البصرى. مخطوط دار الكتب ٢٢ ش لغة.

(٢) انظر مصادر الشعر الجاهلى ٢٥٦.

(٣) طبقات فحول الشعراء.

والأشعريين، وكم من حديث وضع فى تفضيل العرب على العجم والروم، فقابلها هؤلاء بوضع أحاديث، فى فضل العجم، والروم، والحبش، والترك.

٢ - العصبية للبلد .

٣ - الخلافات الكلامية .

٤ - الترغيب والترهيب .

فروَّعت هذه الفوضى فى الحديث عن رسول الله جماعةً من العلماء الصادقين، فنهضوا لتنقية الحديث مما ألمَّ به، وتمييز جيده من رديئه، وسلكوا فى ذلك جملة مسالك منها:

أنهم طالبوا بإسناد الحديث، وعينُوا رواته فيقول المحدث: حدثنى فلان عن فلان عن رسول الله ﷺ أنه قال: كذا؛ ليتمكنوا بذلك من معرفة قيمة المحدِّث صدقًا وكذبًا ولينظروا: هل المحدث ينتسب إلى بدعة وضع الحديث ترويجًا لها؟ ثم أخذوا يشرِّحون الرجال، فيجرِّحون بعضًا ويعدِّلون بعضًا، وكان للاختلاف المذهبى أثر فى التعديل والتجريح، فأهل السنة يجرِّحون كثيرًا من الشيعة، وبالعكس، وقد وضع علماء الحديث للجرح والتعديل قواعد، لكنهم - والحق يقال - عنوا بنقد الإسناد أكثر من عنايتهم بنقد المتن.

فقلَّ أن تظفر منهم بنقد، من ناحية أن ما نسب إلى النبى ﷺ لا يتفق والظروف التاريخية الثابتة، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفى يخالف المألوف فى تعبير النبى، أو أن الحديث أشبه فى شروطه وقيوده بمتون الفقه وهكذا.

ولم تظفر منهم فى هذا الباب بعشر ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم.

الرواية الأدبية:

فإذا رجعنا إلى رواة الآثار الأدبية، نجد أنهم نبهوا إلى زيف المتن إذا تراءى لهم ذلك، مهما كان السند.

ولقد تصدى الرواة العلماء للكثير من الأشعار، ونبهوا إلى زيفها ونحلها.

فنجد مثلاً فى كتاب السيرة لابن إسحاق، كثيرًا من هذا الشعر المنحول الموضوع - على كثرة ما فيه أيضا من الشعر الصحيح الثابت عند العلماء الرواة - فاستدركه عليه ابن هشام وأسقط كثيرًا منه، وبيّن زيفه، وذكر نقد العلماء له، وقد نبّه ابن إسحاق نفسه إلى ذلك، فاعتذر عن إيراد مثل هذا الشعر المنحول بقوله «لا علم لى بالشعر، أوتى به فأحمله»[1] وقد عقب ابن سلام على ذلك بقوله: «ولم يكن عذرًا؛ فكتب فى السِّيَر أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعرا قط، وأشعار النساء فضلاً عن الرجال، ثم جاوز ذلك إلى عاد وثمود؛ فكتب لهم

(١) طبقات فحول الشعراء: ٩.

أشعارًا كثيرة وليس بشعر، إنما هو كلام مؤلَّف معقود بقواف؛ أفلا يرجع إلى نفسه فيقول: من حمل هذا الشعر؟! ومن أدّاه منذ آلاف السنين! والله تبارك وتعالى يقول ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الذينَ ظَلَمُوا﴾[١] وقال فى عاد ﴿فَهلْ تَرَى لَهُمْ مِن بَاقيَةٍ﴾[٢].

ونَقد ابنُ النديم ابنَ إسحاق أيضا فقال: «ويقال: كان يُعْمَل له الأشعار ويُؤتى بها، ويُسْأل أن يُدْخلها فى كتاب السيرة فيفعل، فضمنَّ كتابه من الأشعار ما صار به فضيحةً عند رواةِ الشعر»[٣].

ويذكر السيوطى فى المزهر نقلا عن أبى الطيب اللغوى فى كتابه «مراتب النحويين» أنه «قد غلب الجهل وفشا حتى لا يدرى المتصدّر للعلم من روى ولا من روى عنه، ولا مِنْ أين أخذ علمه!! وحتى إن كثيرًا من أهل دهرنا (أبو الطيب اللغوى)، لا يفرقون بين أبى عبيدة وأبى عبيد! وبين الشىء المنسوب إلى أبى سعيد الأصمعى أو أبى سعيد السكرى، أو أبى سعيد الضرير!! ويحكون المسألة عن الأحمر فلا يدرون أهو الأحمر البصرى!! أو الأحمر الكوفى!، ولايصلون إلى العلم بمزية ما بين أبى عمرو بن العلاء وأبى عمرو الشيبانى.. وحتى يظن قوم أن القاسم بن سلام البغدادى، ومحمد بن سلام الجمحى صاحب الطبقات أخوَان، ولقد رأيت نسخة من كتاب (الغريب المصنف) وعلى ترجمته: تأليف أبى عبيدالقاسم بن سلام الجمحى، وليس أبوعبيد بجمحى ولا عربى، وإنما الجمحى (محمد) مؤلف كتاب (طبقات فحول الشعراء)، وأبوعبيد فى طبقة من أخذ عنه... ولقد بلغنى عن بعض من يختص بهذا العلم (فى عصر أبى الطيب اللغوى) ويرويه، ويزعم أنه يتقنه ويدريه أنه أسند شيئًا فقال: عن الفراء عن المازنى! فظن أن الفراء الذى هو بإزاء الأخفش كان يروى عن المازنى! وحدَّث عن آخَر أنه روى مناظرة جرت بين ابن الأعرابى والأصمعى وهما ما اجتمعا قط، وابن الأعرابى بإزاء غلمان الأصمعى[٤].

وبهذا ومثله نرى أن العلماء من رواة الأدب كانوا يدققون فى نقد المتن كما يدققون فى السند أيضًا.

* * *

سبق أن ذكرنا أن رواية الأدب تكاد تكون فنًّا متميزًا قام به رجال متخصِّصون فى النصف الأول من القرن الثانى، إذ بدأ ذلك بأبى عمرو بن العلاء (ت ١٥٤)، وحماد الراوية

---

(١) سورة الأنعام: ٤٥.
(٢) سورة الحاقة: ٨.
(٣) الفهرست: ١٣٦.
(٤) المزهر ٢/٣٩٥ وما بعدها.

(ت ١٥٥)، وتبعهما المفضل الضبى (ت ١٥٨)، وخلف الأحمر (ت ١٨٠)، والشيبانى (ت ٢٠٦) ثم جاء بعدهم من تلاميذهم أبو عبيدة (ت ٢٠٩)، وأبو زيد (ت ٢١٥)، والأصمعى (ت ٢١٦)، ثم رواة القرن الثالث كابن الأعرابى (ت ٢٣١)، وأبى حاتم (ت ٢٤٨)، وقد توالوا بعد ذلك حتى وجدنا فى أواخر القرن الرابع من يروى أيضا عن الأعراب أحاديثهم، وطرائفهم وأشعرهم الأزهرى (ت ٣٧٠)، وابن جنى (ت ٣٩٢)، وابن فارس (ت ٣٩٥) ثم انقطعت الرواية عن الأعراب بعد ذلك.

وقد استمد هؤلاء مادتهم الأدبية واللغوية من روافد متعددة، استمدوها من السابقين عليهم فى الزمن حتى العصر الجاهلى، فقرءوا شعر الشعراء وأخبار الفصحاء وأحاديثهم وخطبهم.

فهل استخدم هؤلاء الرواة ضوابط الرواية سندا ومتنا؟ وإذا كان، فمتى حدث ذلك؟ وكيف حدث؟

الواقع أن الرواد الأول من الرواة العلماء، لم يلتزموا الإسناد فيما رووه، ومن النادر العثور فى آرائهم على إسناد متصل، تنتهى نسبته إلى السابقين الذين نقلوا عنهم من العرب أو الشعراء.

هذا المبدأ العام لا ينقضه ما حدث فى النادر القليل.

ولكن منذ أن اتسع القول فى علوم الحديث، ووضعت الأصول الكبرى لمصطلحاته، وشاعت بين الناس تلك القواعد والمصطلحات، بدأ رواة الأدب يحرصون على رواية ما اتصل من الأسانيد فى كل ما أرادوا تعلّمه أو تعليمه من الأخبار والسِّيَر والأشعار، وإن كانوا فى ذلك كله أحرص على الورع والاحتياط فى نقل أحاديث الرسول الكريم، لكن ضوابط الرواية ظهرت واضحة عند علماء القرن الثالث ومن تلاهم، وجاء بصورة رواة الأحاديث التى هى سوق الإسناد بينهم، وبين الرواة الأول منذ القرن الثانى بطريقة متصلة أو منقطعة، فيصل الإسناد إلى أبى عمرو والأصمعى، أو أبى عبيدة مثلاً، ثم يساق بعد ذلك النص عن هؤلاء منسوبًا إلى صاحبه بلا إسناد، حتى وإن تقدم به الزمن، فهو إذن إسناد متصل إلى هؤلاء العلماء الرواد.

وهذه الطريقة واضحة تمامًا فى مؤلفات القرن الثالث، سواء كانت كتبًا عامة موسوعية الطابع، كالأغانى ومجالس ثعلب، وكل من الأصفهانى وثعلب، من علماء القرن الثالث، أو فى رواية دواوين الشعراء السابقين التى يقدم بين يديها إسناد ينتهى إلى أحد هؤلاء الرواد، من رواة الأدب، واللغة فى القرن الثانى أو الثالث، ولا داعى لأن نسوق الأمثلة فما أكثرها إذا تصفحت كتاب الأغانى أو مجالس ثعلب.

ونرى فى الكثير من الأحيان أن بعض رواة الحديث كانوا يروون الأدب وشواهد اللغة والنحو من الشعر وما كان من قبيله، فكانوا فيها ربما يتخففون شيئا مًا من ضوابط الرواية الدينية، ولكنهم ما كانوا يتساهلون فى شىء من ذلك تساهلهم فى الجاهلية، لأن نقاد الحديث تركوا فيهم من الأثر العميق ما لا يزول حتى بالجهد والمعاناة.

كما أن رواة الأدب كانوا أول من ألف فى غريب الحديث، فقد كان أبوعبيدة (ت ٢١٣) أول من صنف فيه، ثم تبعه عديد من الرواة، كالأصمعى، والأشرم، وابن الأنبارى، وابن الأعرابى، وأبو زيد الأنصارى، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وابن قتيبة، وابن دريد، ومحمد بن حبيب، وغيرهم[١].

وتجريح الرجال وتعديلهم عند رواة الحديث، جعل علماء الأدب يعنون بهذه الناحية، وقد قدّم المحدّثون فى هذا الباب ما يستخرج العجب، فبحثوا عن كل راوٍ وشرّحوه وحلّلوه، وكان عمل هؤلاء المحدّثين سببًا فى أنّ رجال اللغة والأدب قلّدوا المحدِّثين، فشرّح الأصمعى، والكسائى وأبو عبيدة، وقطرب، وحماد، وخلف الأحمر، كما شرّح المحدِّثون رواة الحديث، وقالوا الأقوال المختلفة فى تجريحهم وتعديلهم كما قال المحدثون، ولم يكتف المحدثون بالنقد، بل زادوا فى ذلك تاريخ الرجل وشيوخه؛ ليعرفوا من ذلك قيمته، ففعل رجال اللغة والأدب ذلك.

وخطا الأدباء خطوة تقليدية أيضًا، فوضعوا الكتب كذلك فى تراجم الشعراء وطبقاتهم، فوضع ابن سلام طبقات الشعراء على نسق طبقات المحدثين، وأتى بعده ابن قتيبة فألف أيضًا فى الطبقات، وترجم لكل شاعر.

ومقياس المحدِّثين زمانى ومكانى، أو تاريخى وجغرافى، فلما استعمل الرواة الكذب استعمل لهم النقاد التاريخ، واشترطوا معرفة الرجال وطبقاتهم، والعناية بمواليدهم ووفياتهم، واشترطوا تقييد أسماء الرجال باسم البلد الذى حدثوا فيه، وذكروا قصصًا وأخبارًا حكموا عليها بالتدليس، بسبب جهل الراوى بتاريخ وفاة المروى عنه، وكذلك فعل علماء الأدب، وقد سقنا لك نصًّا ذكره أبو الطيب اللغوى فيما يروى عنه السيوطى.

والمحدِّثون كانوا أسبق إلى هذا العمل تاريخيًا، ففى العهد الأموى نرى أحاديث قيلت فى جرح الرجال وتعديلهم، ونرى فى صدر الدولة العباسية شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، يؤلفان الكتب فى نقد المحدثين وبيان صادقهم وكاذبهم، مع أنا لا نعلم فى بدء هذا العصر كتابًا أدبيًا يصح أن يقال إن موضوعه تراجم رجال الأدب.

---

(١) انظر الفهرست ١٢٩.

ولعل من أقوى الأدلة على صحة ما ذهبنا إليه، أن الكتب التى اصطبغت بها كتب التراجم الأدبية، صبغة محدِّثين أكثر منها صبغة أدباء، خصوصًا ما ألف منها أيام سطوة المحدثين كالأغانى مثلا، فإنك ترى فيه الإسناد على نمط إسناد المحدثين، والتعبير فى كثير من الأحيان تعبير حديث.

ولعل من أكثر المظاهر التى تأثرت بها كتب تراجم الأدباء بكتب المحدِّثين احتجاب شخصية المؤلف فى بعض الكتب التى ألفت فى هذه القرون، فقد حصروا أنفسهم فى دائرة النقل، نقل ما حدثوا به ونقل ما بلغهم عن الرجل، وليس هذا مقصورًا على كتب التراجم، بل هو فى أصول كتب الأدب المؤلفة فى ذلك العصر، فإذا قرأت فى الكامل، للمبرِّد، أو البيان والتبيين، أو عيون الأخبار، لا تجد للمؤلف شخصية بارزة، مع قدرة مؤلفها الفائقة، وما له من بسطة فى العلم والأدب، ولو أحصيت ما للمبرد فى الكامل، وما للجاحظ فى البيان والتبيين لم تجد له ربع الكتاب ولا خمسه، وإنما له الاختيار والجمع، شأن المحدثين فى الحديث.

ومن أوجه انتفاع رواة الأدب بجهود رجال الحديث: أنهم وضعوا شروطًا خاصة لراوى الأدب واللغة، على نحو ما فعل رجال الحديث، فرجال الحديث يشترطون فى الراوية أن يكون ثقة ضابطًا لما يرويه، ويتحقق هذا، فى المسلم، العاقل، البالغ، السالم من أسباب الفسق، وخوارم المروءة. وأن يكون مع ذلك متيقظًا لما يرويه، غير غافل، حافظًا إن حدث من حفظه، فاهمًا إن حدّث على المعنى، فإن اختل شرط من هذه الشروط لم تقبل روايته[١].

* * *

فوضع علماء الرواية الأدبية شروطًا مماثلة إلى حد كبير، فيقول الصاحبى: «تؤخذ اللغة سماعًا من الرواة الثقات، ويتقَّى المظنون»[٢].

أما ابن الأنبارى فقد صرح بقياس رواية الأدب على رواية الحديث، ثم ذكر بعض ما ينبغى أن يتوافر عند راوى الأدب فقال: «يشترط أن يكون ناقل اللغة عدْلًا، رجلًا كان أو امرأة، حرًّا كان أو عبْدًا، كما يشترط فى ناقل الحديث، لأن به معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط فى نقله ما اشترط فى نقله[٣] ثم أضاف كمال الدين بن الأنبارى قوله «فإن كان ناقل اللغة فاسقًا لم يقبل نقله».

وقد أوجبوا الإسناد قديمًا فى نقل اللغة لوجوبه فى الحديث، إذ بها معرفة تفسيره وتأويله،

---

(١) المزهر ١/١٨٢.

(٢) المزهر ١/١٨٣.

(٣) لمع الأدلة: ٣٥.

وكانت اللغة قائمة بالشعر والخبر، وهما يرويان عن الرجال والصبيان والعبيد والإماء من العرب، فاشترطوا فى ناقل اللغة العدالة بحسب ما يناسب اللغة، ولـذا قبلوا نقل أهـل الأهواء المبتدعين ممن لا تكون بدعتهم حاملة لهم على الكذب[١]، ورفضوا المجهول الذى لم يعرف قائله؛ خوفًا من أن يكون مولدًا فتدخل الصنعة على اللغة.

بل إن بعض الفقهاء قد عرضوا لأمر رواة اللغة والأدب، فاشترطوا العدالة أيضًا فى روايتهما ومن هؤلاء الفقهاء العز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ)[٢].

ومما اشترط العلماء فى راوى الأدب واللغة: أن يكون الأثر معروفًا ناقله وقائله، وردُّوا من الآثار واللغات ما كان مجهول القائل أو الناقل، ورفضوا الاحتجاج به، وهذا الشرط هو فى الحقيقة مكمِّلٌ لشرط العدالة، لأن الجهل بالناقل أو القائل يوجب الجهل بالعدالة[٣].

واعتبروا من اللغة متواترًا وآحادًا ومرسلًا ومنقطعًا وأفرادًا ونحو ذلك، ولقد جارى رواة الأدب رواة الحديث فى كثير من الدقائق العلمية.من ذلك: مراتب الألفاظ المستخدمة فى الجرح والتعديل، فقد فصّل أبو حاتم الرازى (ت ٣٢٧) صاحب الجرح والتعديل هذا الأمر فقال: «ووجدت الألفاظ فى الجرح والتعديل على مراتب شتى، وإذا قيل له: (صدوق) أو (محله الصدق) أو (لا بأس به)، فهو من يكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية وإذا قيل: (صالح الحديث) فإنه يكتب حديثه للاعتبار»[٤].

وقد أخذ رواة الأدب بما أخذ به رواة الحديث، فكثيرًا ما يتلقى الباحث فى كتب الرواة بألفاظ مثل (ثَبْت أو ثِقَة، أو صَدُوق).

فالخطيب البغدادى عند ترجمته لابن الأعرابى يقول عنه: (ثقة)، وفى موضع آخر يقول عنه أيضا: «كان أعلم الناس باللغة موثقًا فيما يرويه»[٥].

ويعدل الأصمعى فينقل قوله يحيى بن معين (ت ٢٣٣): «الأصمعى ثقة»[٦] كما ينقل عن أبى داود السجستانى (ت ٢٧٥) قوله عن الأصمعى: (صدوق)[٧].

وقد اختصَصْتُ الخطيبَ البغدادى بالحديث؛ لأنه بما يصدر من أحكام بشأن من يتعرض لتراجمهم من الرواة يجعلنا أكثر اطمئنانا، فهو من أقدر العلماء على النظر فى أمر الرواة، وإحلالهم أماكنهم من الوثاقة أو التجريح فهو من رجال الحديث، وله كتاب (الكفاية فى معرفة أصول الرواية) يبحث فيه شروط الرواية وأحكام قبولها.

---

(١) الرافعى: تاريخ آداب اللغة العربية ١/١٢٥.
(٢) المزهر: ١/٨٣.
(٣) لمع الأدلة: ٤٧.
(٤) الجرح والتعديل: ١/٣٧.
(٥) تاريخ بغداد ٥/٢٨٢.
(٦) تاريخ بغداد ٦/٣٢٩.
(٧) المرجع السابق ١٠/٤١٨.

أما ألفاظ الجرح فلها أيضا مراتبها عند رواة الحديث، ورواة الأدب على السواء، فمنها (كذّاب) وهى أعلاها، ثم (تكلّموا فيه) ويلى ذلك (لم يعبأ به) ولكل منها مرتبة.

فأبو زيد الأنصارى يُسْأَل عن أبى عبيدة، والأصمعى فيقول: «كذّابان» ويقول القفطى فى شأن نصر بن على بن منصور: «تُكلِّم فيه» وفى موضع آخر يقول: «هجرت روايته»[1].

وهناك بعد هذا، بعض المفاهيم الجزئية الهامة، التى أخذ بها رجال الأدب عن رجال الحديث فى حكمهم على الرواة، من هذه المفاهيم:(المعاصرة حجاب) ويعنون بهذا أن المعاصِر إذا أصدر حكما بشأن من عاصره –فى مقام التجريح– فإنه ينبغى ألا يؤخذ بهذا الحكم، فربما يكون وراء توهينه لمعاصره بواعث ذاتية من حقد، أو منافسة، أو خصومة، وقد يكون لهذا المعاصر من القدر ما يستحقه، ولكن أهل جيله وأقرانه ومعاصريه عمومًا لا يقرّون بهذا، أوْلا يتبينونه بوضوح؛ لما يحجبه عنهم من اعتبارات المعاصرة.

وقد حذا رواة الأدب حذو رواة الحديث، فقالوا: «كلام الأقران بعضهم فى بعض لا يقدح فى العدالة»[2].

وقد طبق السيوطى هذا المعيار بشأن مناقشته لتجريح نفطويه، والأزهرى لابن دريد، وهو معيار جدير بالنظر من جانب الأحكام الصادرة بشأن الرواة.

ومن أوجه تأثر رواة الأدب والفقه برواة الحديث أنهم بدءوا فى رواية اللغة والأدب بدأهم فى رواية الحديث، فكانوا يذكرون السند فيقول، ثعلب – مثلاً – فى أماليه: حدثنى أبو بكر بن الأنبارى عن أبى العباس عن ابن الأعرابى قال: لَحَن الرجل يلْحن لحْنا فهو لاحِنٌ. إذا أخطأ، ولَحِنَ يلحن لحنا فهو لحِن، إذا أصاب وفطن.

ولكن علماء اللغة والأدب لم يستمسكوا بذلك طويلا، كما استمسك المحدّثون، لما سبق أن ذكرنا، ولذلك لم يكن لنا معجم لغوى مسند، كمسند البخارى ومسلم، والسبب فى ذلك أن اللغة أوسع جدًّا من الحديث فلو اتبع فى كل كلمة وكل اشتقاق الإسناد، لبلغ المعجم حدًّا لا يقدَّر، ولأن اللغة – فيما عدا ألفاظ القرآن – ليس لها من التقديس ما للحديث.

كذلك مما اتبع فى اللغة على نمط الحديث، أنهم رتبوا ما ورد من اللغة ترتيب أهل الحديث، ففصيح وأفصح، وجيد وأجود، وضعيف، ومنكر، ومتروك، كما فعلوا فى الحديث من صحيح، وحسن، وضعيف فقالوا: «إن اللغة التى ورد بها القرآن أفصح مما فى غيره، وقالوا: أوْفى

---

(١) إنباه الرواة ٣/٢٥٨هـ

(٢) انظر الرافعى. تاريخ آداب العرب ١/١٦١هـ

بالعهد، أفصح من وفّى بالعهد، لأن الأولى لغة القرآن، وقالوا: المِزْرَاب لغة فى الميزاب وليست فصيحة. وقالوا: الخوى: الجوع. مقصور وقدمدّه قوم وليس بالعالى، وقالوا: رضبت الشاة. لغة مرغوب عنها، والفصيح ربضت، وقالوا: دِمِعَةٌ عينى (بكسر الميم) لغة رديئة».

والظاهر أنهم راعوا فى تفضيل لغة على لغة، وجعل بعض اللغات أفصح من بعض، وقبول بعض اللغات واللهجات دون بعض، أمورا كثيرة منها: أن الكلمة إذا نطقت بها جملة قبائل كانت خيرًا من الكلمة تنطق بها قبيلة واحدة، ومنها أن الكلمة إذا وردت على القياس النحوى والصرفى فضلوها على غيرها، ومنها أن الكلمة إذا رواها علماء كثيرون كانت أصح من الكلمة التى رواها راوٍ واحد.

* * *

التّدْوين

المقصود بالتدوين: الكتابة، وقد كانت الكتابة معروفة للعرب فى العصر الجاهلى، بدليل وجود إشارات إليها فى أدب ذلك العصر، كقول طَرَفة بن العبد:

كَسُطُور الرقِّ رقَّشَه بالضّحى مرقّشُ يشِمه

ولكن وجود الكتابة فى زمان أو مكان، ليس معناه شيوعها وانتشارها، شأنها شأن كل شىء فى الوجود، فقد تكون موجودة ولكنها قليلة، وذلك هو ما كان فى العصر الجاهلى، فقد كانت الكتابة موجودة ومعروفة لديهم، ولكنها كانت بنسب قليلة قد تصل إلى حد الندرة أحيانا، فكانت غالبية الشعب لا تعرف القراءة والكتابة، وبخاصة بين البدو، وسكان الصحراء.

وقد ذهب الكثير من الباحثين[١] إلى أن تدوين العلوم والأخبار لم يحدث إلا فى منتصف القرن الثانى للهجرة، ولكن هذا لا يمكن أن نسلّم به على إطلاقه، فالتدوين بدأ منذ القرن الأول، بل كان قبل الإسلام تدوين، ولقد كان هذا التدوين كثيرًا فى البلاد المتحضرة، كاليمن والحيرة، وقليلًا فى بلاد الحجاز، فالحِمْيَريُّون فى اليمن دوَّنوا كثيرًا من أخبارهم وحوادثهم ونقشوها على الأحجار، ولا تزال آثارهم فى ذلك تستكشف بين حين وآخر[٢].

وقد أبان بعض الباحثين عن هذه القضية، فذكر أن حماد الراوية، كان عنده كتب فيها أخبار الجاهلية وأنسابها وأشعارها، بعضها كتبه بنفسه، وبعضها كُتِبَ من قبله، فقرأه واستفاد منه فى تدوين كتبه.

قال حماد الراوية: «أرسل الوليد بن يزيد إلىّ بمائة دينار وأمر يوسف بن عمر بحملى إليه على البريد، قال، فقلت: لا يسألنى إلا عن طَرَفيْه قريش وثقيف، فنظرت فى كتابىْ قريش وثقيف، فلما قدمت إليه سألنى عن أشعار بلىّ، فأنشدته منها ما استحسنه، ثم قال: أنشدنى فى الشراب - وعنده وجوهٌ من أهل الشام - فأنشدته»[٣].

وقد كان أمْر كُتُب حماد المشتملة على شعر الجاهلية معروفًا مشهورًا، حتى إن الوليد بن

---

(١) انظر الرافعى: فى تاريخ آداب العرب ٢٩٠ وأحمد زكى (شيخ العروبة) فى تاريخ الحضارة ص٨٣ و ٨٤ ومحمود المنجودى فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق م٤ ص١٠٦.

(٢) انظر. فجر الإسلام ١٩٩ وما بعدها، والأدب الجاهلى ص٢٠٣ وما بعدها.

(٣) الأغانى ٩٤/٦.

يزيد بن عبد الملك - حين أراد أن يجمع ديوان العرب، وأشعارها، وأخبارها وأنسابها ولغاتها - استعار من حماد، ومن جناد بن واصل الكوفى ما عندهما من الكتب والدواوين، فدوّنه عنده ثم رد إليهما كتبهما[١].

وقد بُعث النبى ﷺ ولم يجد لإفشاء العلم فى الناس إلا أن يكثر فيهم من يقرأ، ومن يكتب، فحمل المسلمين على تعلّم الكتابة، فكان إذا أسر جماعةً من العرب وصادف فيهم أناسًا يقرءون ويكتبون، ولم يكن لأحدهم مال يفتدى به نفسه، يأمره بأن يعلم عشرة من أولاد المسلمين القراءةَ والكتابةَ، وبهذه الطريقة فشت الكتابة فى قريش وغيرها وكان يقول: «قيِّدوا العلْمَ بالكتابة»[٢].

وكثر التدوين منذ أوائل عهد الصحابة، وقوى فى أيام التابعين، فعبد الله بن عباس (ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات وتوفى سنة ٦٩هـ) كانت معارفه متعددة الجوانب فى الشعر، والأنساب، وأيام العرب فى الجاهلية والغزوات، وسيرة النبى محمد ﷺ، فلا يتصور أنه لم يدون كل هذه المعارف[٣].

وتعتبر المصادر الإسلامية ابن عباس أبا جذوة تفسير القرآن، وبالتالى رائد دراسات النصوص العربية، ولذلك فقد أطلق عليه «ترجمان القرآن».

ولقد نسب إليه أنه كان عالمًا بالفقه والتاريخ الجاهلى، واللغة والشعر، وهنا نتساءل: هل كان عالمًا بكل هذه المجالات مهتمًا بتدريسها والبحث فيها دون أن يكون عنده شىءٌ مدونٌ؟.

إن هذه القضية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بقضايا أخرى تتصل بالتراث العربى، فهل كان عند العرب فى الجاهلية تراث مكتوب؟.

يرى بعض الباحثين - والنفس أميل إلى ما رأوه - أن المعلومات التى وصلت إليهم عن بداية العمل فى هذا المجال (التدوين)، وكذلك عن الكتب التى جاءتنا عن تلك الفترة، فترة ظهور الإسلام وعصر الراشدين، وعلى بحث المواد التى وصلت إليهم، فتوضح لهم هذه المصادر أن المؤلفين فى تلك الفترة (صدر الإسلام)، مع ما يبدو من تناقل جهودهم شفاهًا كانوا يتلقون المادة بعضهم عن البعض اعتمادًا على نصوص مدونة. ولقد عرف (فون كريمر)، و (شبنجر)، و (جولد تسيهر)، و (ناصر الدين الأسد) وغير هؤلاء قدرًا من

---

(١) الفهرست ٣٤.

(٢) محمد كرد على: الإسلام والحضارة العربية ١/١٦٢.

(٣) تاريخ التراث العربى ١ / ١٧٦ لفؤاد سزجين.

المعلومات الخاصة بهذه المرحلة المبكرة، ولم يخامرهم الشك فى صحتها، والمهم عندنا أنه كثر التدوين منذ أوائل عهد الصحابة، وقوى أيام التابعين.

فهذه كلها - ومثلها كثير - أخبار صريحة الدلالة على أن هؤلاء الرواة قد وجدوا أمامهم بعض التراث الجاهلى مكتوبًا قبل عهدهم، وأنهم قرءوها وتدارسوها وأخذوا منها، ومن هنا كانت الدواوين التى صنعوها أو المجموعات التى اختاروها قائمة - فى أساسها - على ما كان مدونا قبل عصرهم وعلى الرواية الشفوية.

ومن الكتب التى دونت فى عهد الصحابة، والتابعين ما روى أن زيد بن ثابت ألّف كتابًا فى علم الفرائض، وعبد الله بن عمر كَتَبَ الحديث، وألف كتابًا فى قضاء علىّ على عهد ابن عباس.

ولعل ذلك من الأمثلة الدالة على وجود التدوين فى صدر الإسلام وقد قال ابن شهاب الزهرى: «خرجنا مع الحجاج بن يوسف إلى الحجّ، فلما كنا بالشجرة قال: تبصروا الهلال، فإن فى بصرى عهدة، فقال له نوفل بن مساحق: أتدرى ممن ذاك؟ ذاك من كثرة نظرك فى الدفاتر»[1]. هذا فضلًا عن أن «الدفتر» قد ورد ذكره فى الشعر الإسلامى المبكّر فقد قال جندب بن المثنى الطهوى:

هَـلَّا بحجْـر يَـا رَبيـعُ تبْصـرُ قد قضى الأمر وجفَّ الدَّفْتَرُ[2]

وهذا عبيدة بن عمرو السلمانى (ت سنة ٧٢هـ) دعا بكتبه عند قومه فمحاها، وقال: «أخشى أن يَلِيَها أحدٌ بعدى فيضَعُوها فى غيْرِ موَاضِعها».

ويروى لنا أن موسى بن عقبة أخبر أن كريب بن مسلم (المتوفى سنة ٩٧هـ=٧١٥م) تلميذ ابن العباس قد أودع عند موسى بن عقبة حمل بعير من مؤلفات أستاذه، وكان علىّ بن عبدالله بن العباس المتوفى (سنة ١١٨هـ=٧٣٦م) يكتب بين الحين والحين إلى موسى بن عقبة راجيًا أن يرسل إليه صحيفةً مّا من مؤلفات والده، ثم ينسخها ويعيدها إليه»[3].

فهذه أمثلة بينة على أن القوم قد عرفوا التدوين بالمعنى الذى نعرفه اليوم، منذ صدر الإسلام، وقد وردت ألفاظ مثل: السفر، والزبور، والتوراة، والإنجيل عند اليهود والنصارى من العرب، وعلى ما يبدو أن هذه الكتب الدينية قد بلغت فى زمن الخليفة الثانى عمر بن

---

(١) تقييد العلم ١٤٠.

(٢) أدب الكاتب ١٠٨.

(٣) تاريخ التراث العربى ١/١٧٦ وانظر طبقات ابن سعد ٥/٢١٦ ومصادر الشعر الجاهلى ٣٩.

الخطاب من الكثرة والانتشار ما كان يخشى منه الضلال والانصراف إليها عن قراءة القرآن، فقد قال القاسم بن محمد: «إن عمر بن الخطاب بلغه أنه قد ظهر فى أيدى الناس كتب فاستنكرها وكرهها وقال: (أيها الناس إنه قد بلغنى أنه ظهرت فى أيديكم كتب فأحبّها إلى الله أعد لها وأقيسها، فلا يبقين أحد عنده كتابا إلا أتانى به فأرى فيه رأيى)، قال: فظنوا أنه يريد أن ينظر فيها ويقوّمها على أمر لا يكون فيه اختلاف فأتوه بكتبهم فأحرقها بالنار»[١].

ويبدو أن لفظة الكتب هنا تعنى: الكتب الدينية، ولكنها تحتمل أيضًا سائر الكتب، فالخوف من الضّلَال والانصراف إلى هذه الكتب عن القرآن الكريم ينسحب على الكتب جميعها، وقد تتضمن هذه الكتب بعض ما كان يدوّنه الجاهليون من كتب حِكَمِهم وعلمهم، وقد تتضمن كتب الأدب والأخبار الجاهلية، التى تقص أخبار الجاهلية وأشعارها بما فيها من أيام ووقائع ومنازعات، فتثير الخصومات، وتحمى حميّة الجاهلية، مما لا تحمد عقباه، فإذا كانوا آنذاك ينهون عن رواية الشعر الجاهلى الذى يحضّ على هذه المنازعات، فإن الأوْلى أن يحرِّقوا ويمزقوا تلك الكتب التى تشتمل على هذه الأخبار والأشعار.

ولا يكاد ينتصف القرن الأوّل حتى نرى قيام نادٍ فى مكة، فيه مكتبة عامة، تحوى كتبا فى شتى الموضوعات، يؤمها الناس فيقرءون ما يشاءون منها، فقد اتخذ عبد الحكم بن عمرو بن عبد الله بن صفوان الجمحى بيتا، فجعل فيه شطرنْجات، ونرْدات، وقرقات، ودفاتر، فيها من كل علم، وجعل فى الجدار أوتادًا! فمن جاء علّق ثيابه على وتد منها، ثم جَرَّ دَفْتَرًا فقرأه، أو بعض ما يلعب به فلعب به مع بعضهم[٢].

فلم يكن الاعتماد على الحفظ فقط، بل كان يعمد إلى الصحف، وهل أدل على هذه النهضة العلمية التأليفية المبكرة فى القرن الأول من أن خالد بن يزيد بن معاوية - وقد كان خطيبًا شاعرًا وفصيحًا جامعًا، وجيد الرأى كثير الأدب - قد انصرف إلى العلم وتأليف الكتب وترجمة بعضها إلى العربية، فكان أول من ترجم كتب النجوم والطب والكيمياء[٣].

وقد كُتِبَتْ صحف من الحديث فى عهد الرسول ﷺ، كالذى روى البخارى عن أبى هريرة: أن خزاعة قتلوا رجلًا من بنى ليث، عام فتح مكة، بقتيل منهم قتلوه، فأخبر

---

(١) ابن هشام: السيرة ٦٨/٢.
(٢) انظر (الأغانى ٢٥٣/٤) وانظر محمد كرد على فى: (الإسلام والحضارة العربية ١٦٢/١).
(٣) (البيان والتبيين ٣٢٨/١).

بذلك النبى ﷺ، فركب راحلةً فخطب فقال: إن الله حبس عن مكة القتل[١]، وسلّط عليهم رسولَ الله ﷺ والمؤمنين، وأنها لم تحل لأحد قبلى، ولم تحل لأحد بعدى، ألَا وإنها أحلّت لى من نهار، وأنها ساعتى هذه، حرام لا يختلى[٢] شوكها، ولا يعضد شجرها، ولا تلتقط ساقطتها إلا لمنشد[٣] فمن قتل له قتيل فهو بخير النظرين: إما أن يعقل، وإما أن يقاد أهل القتيل.

فجاء رجل من أهل اليمن فقال: «اكتب لى يا رسول الله» - يريد أن يكتب الخطبة التى سمعها منه - فقال ﷺ: «اكتبوا لأبى فلان».

وكذلك ما روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص من أنه كان يكتب كل ما سمع من رسول الله ﷺ[٤].

وقد أراد بعض العلماء التوفيق بين هذه الأحاديث المتضاربة، فقالوا: إن النهى عن الكتابة كان وقت نزول القرآن خشية التباس القرآن بالحديث[٥].

وقد سُجِّلت الأحاديث فى هذه المرحلة فى كراريس صغيرة، أطلقوا على الواحد منها اسم (الصحيفة أو الجزء) وتمت هذه المرحلة فى عصر الصحابة وأوائل التابعين.

هذه الأخبار فى جملتها تدلنا على أن التدوين لم ينشأ فى العصر العباسى كما يزعم بعضهم، ولكنه كان قبل ذلك.

ويبدو أن التدوين كان على غير نظام، فالعلم كله فى نظرهم شىء واحد، والعالم غير متميز، فمسألة فى التفسير، ومسألة فى التاريخ، ومسألة فى الأدب، ومسألة فى التشريع، وكلها علم، ليس بينها من فرق، والعالم يعرض لكل ذلك دون أن يشعر بأنه ينتقل من حدود علم إلى حدود علم آخر، ثم أخذ العلم يتركز.

فالتحديد الدقيق، والتخصُّص المعروف عندنا الآن لم يكن معروفًا آنذاك، فالفصل الحاسم بين من يطلق عليه نحوى، أو راوٍ، أو أعرابىّ، أو مؤرخ، أو أديب، أو لغوىّ لم يتحقق واقعيًّا، فقد كانوا يتبادلون المواقف ويتعاونون.

ومع ذلك فإن المسألة تزداد وضوحًا إذا نحينا من اعتبارنا قيد الدقة، وأخذنا بعموم الشهرة، فإننا سنجد أن كثيرًا من العلماء فى هذا الدور قد غلبت عليهم شهرة خاصة، بحيث

---

(١) شك البخارى فى أنها القتل أو القبل وهذا دليل ساطع على تحقيق البخارى.
(٢) لا يقطع.
(٣) أى لمن يريد التعريف بها والمناداة عليها.
(٤) فجر الإسلام ٢٥٠.
(٥) المرجع السابق ٢٥٠.

إذا ذكر اسم أحدهم ارتبط فى الأذهان بصفةٍ قد اشتهر بها فينسب إليها: نحويًا، أو راويًا، أو مؤرخًا، أو أديبًا، أو أعرابيًا، فأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤) كان راوية لكلام العرب شعرًا ونثرًا، وله آراء نقلت عنه فى فهم النصوص ونقدها، ومع ذلك فهو أحد أئمة القراءات، والأصوات والنحو، والأصمعى (ت ٢١٧) أحد أئمة الرواة المشهورين لكلام العرب، ألف فى اللغة والأدب، مثل كتاب (فحولة الشعراء) و (الخيل). ولكتاب الأول يفيد فيه دارس الأدب كما يفيد دارس اللغة، وإنّ الأمر ليزداد صعوبة إذا أردنا أن نفصل بين اللغوى والأديب.

لكن إذا لم يكن الفصل بين دارس اللغة، ودارس الأدب قديمًا - ممكنًا بصورة حاسمة - فإن الفصل ممكن فى مادة الكتاب الواحد الذى يحوى ما ينسب إلى اللغة، وما ينسب إلى الأدب، فمن الممكن استخلاص العناصر التى تنتسب إلى صحة النص، وما يتعلّق بذلك، والعناصر التى تنسب إلى جماله وفنه، كما أن الدارسين أنفسهم يغلب على الواحد منهم طابعٌ معين، يمكن به نسبة الرواة أو النحاة أو الأدباء أو المؤرخين، وبناء على ذلك اشتهر الخليل بأنه عروضى لغوى، وسيبويه بأن نحوى، والأصمعى بأنه راوية، لا باعتبار التخصص الحاسم، بل باعتبار الطابع الغالب.

ولما اتسعت دائرة العلم وكثرت جزئياته، أصبح أكثر العلماء لا تتسع قدرتهم للإحاطة بها، فغلب على كل طائفة منهم ميل خاص إلى بعض المسائل اشتهر به، فمنهم من غلبت عليه نزعة التشريع، ومنهم من غلبت عليه نزعة التاريخ.. وهكذا، وبوضوح هذه النزعات على توالى الزمان أخذت المسائل المتشابهة، يتجمع بعضها حول بعض، فتميزت العلوم نوعًا ما، وفضلاً عن ذلك فإنه حين تميزت هذا التميز لم تكن منظمة فى نفسها، فمسائل فى الفقه مبعثرة، وثانية فى التاريخ مبعثرة ومسائل فى النحو،واللغة، والبيان مبعثرة وهكذا... وانظر فى هذا منهج «البيان والتبين» للجاحظ، و«الكامل» للمبرد و«عيون الأخبار» لابن قتيبة.

فجاء العلماء بعد يدخلون عليها التنظيم شيئًا فشيئًا، يجمعون المسائل المتشابهة فى موضع واحد، ويبوّبون لها بابًا خاصًا، حتى وصل فى آخر العصر العباسى الأول إلى ما رأينا، وزاد من أتى بعدهم فى ذلك التنظيم، حتى كان من ذلك بعد.. مثل: كتاب الموطأ فى الحديث، وكتب أبى يوسف ومحمد والشافعى فى الفقه، وتاريخ السيرة، وتاريخ الفتوح، والطبقات وكان الحديث فى أول الأمر يشمل كل ذلك، ثم أخذت فروعه تنفصل عنه شيئًا فشيئًا، وتتميز بأسمائها وكتبها.

وفى العصر الأموى ضُمّت التسجيلات المتفرقة فى الحديث، وتم هذا فى الربع الأخير من القرن الأول للهجرة، والربع الأول من القرن الثانى.

وأما العلوم اللسانية فكان مبعثها أيضًا دينيا، فأهم سبب لوضع النحو المحافظة على القرآن من أن يلحن الناس فيه، وأهم باعث لجمع اللغة معرفة لغة القرآن وتفسير غريبه وهكذا، ثم تحول بعد ما كان وسيلة إلى غاية تقصد لذاتها.

ويظهر مما عثرنا عليه أن التدوين بدأ بتقييد العلم من غير أن تظهر فيه للمؤلف شخصية ما، وليس له إلا الجمع، وكانت الكتب عبارة عن صحف يكتب عليها، وقد تكون صحفًا مفرقة مبعثرة، فلما دخل الفرس والروم فى الإسلام، وكانوا ذوى حضارة قديمة وكتب مؤلفة من قبل، أدخلوا على اللغة العربية، بعد أن تعلموها، نظام تأليف الكتب بالمعنى الذى نفهمه الآن، من جمع ما يتعلق بالموضوع الواحد فى كتاب واحد، ولكن ما كتب فى عصر الأمويين لم يصل إلى أيدينا منه إلا القليل، وأغلب هذه الكتب أخذت من العلماء عن طريق الرواية، وأدمجت فى كتب العباسيين التى كانت أتم نظامًا وأرقى فى فن التأليف، وبعض هذه الكتب الأموية كانت موجودة فى العصر العباسى وما بعده، فابن النديم يقول: إنه رأى صفحات أبى الأسود الدؤلى فى النحو، وإنه رأى كتاب عبيد بن شرية فى الأمثال، وابن خلكان يقول: إنه رأى كتاب وهب بن منبه فى تاريخ اليمن، ولكن فى عهدنا هذا لم يصل إلينا شىء يصح أن يوثق به إلا قليلا[1].

ذكرنا أن عصر بنى أمية كانت فيه مذكرات، أو صحائف، ثم أقبل العصر العباسى بحضارته العظيمة، وخالطت العرب أممًا ذات مدنية - كما ذكرنا - ولها عهد قديم بالتأليف، وقد كلت القوة الحافظة من كثرة ما توارد عليها من أنواع العلوم، ومسائل الفنون، فكانت الحاجة إلى التصنيف شديدة، ولا سيما بعد أن اهتدوا إلى نظام طرقه ممن عاشروا من الأمم العريقة فى العلوم والحضارة، فنشطت العقول، وهبت الفطن، وثارت العزائم للجمع والتدوين.

ومن الأسباب التى دفعت العلماء إلى التدوين، رغبة الأمراء فى التَّعَلُّم والتأدُّب، وعدم استطاعة بعضهم حضور مجالس العلم، ورغبتهم كذلك فى تأديب أولادهم، وخوفهم من فقدان العلماء بسفر، أو بموت، أو بسبب آخر، وقد كان أكثرهم رحّالة، وكذلك رغبة العلماء أنفسهم فى تعليم أولادهم وأفلاذ أكبادهم، وخشيتهم الموت قبل إتمام ذلك.

ومبدأ تلك النهضة المباركة زمن المنصور، أى سنة ١٤٣ هـ فإنه تقدم إلى الأئمة والفقهاء أن يجمعوا الأحاديث والفقه، وبذل لهم فى ذلك الأموال الطائلة، ثم أوعز إلى العلماء والمترجمين من السريان الفرس وغيرهم، أن ينقلوا إلى العربية من كتب الألسنة الأخرى،

---

(١) انظر (فجر الإسلام: ٢٠٢).

فترجم الكثير من الطب والمنطق وغيرها، وكانت عبارة التأليف من ابتداء تدوين العلوم إلى حوالى القرن الرابع خالية من التعقيد، حسنة الأسلوب متينة التركيب، ولا سيما علوم الأدب أصولاً وفروعًا، حتى كتب القواعد من اللغة.

أما عصر البويهيين، أو قل المائة الثانية، والثالثة للعصر العباسى، وهو عصر الإسلام الذهبى للعلم خاصة، ففيه نضجت العلوم على اختلاف أنواعها، وتم نماؤها، وظهرت الكتب الوافية فى أكثرها، وانتقل العلم فى مدائن كثيرة من المملكة العربية، يتنافس ملوكها وعلماؤها فى ترقية العلوم، وتأليف الأسفار، فكان العلم فى هذا العصر أكثر ثمرًا وأصح نتاجاً؛ لكثرة أماكنه ووفرة الذين عنوا بتعاهده، وفيه تكونت المعاجم اللغوية وكتب التاريخ والجغرافيا، ويمتاز هذا العصر بكثرة المكتبات الكبرى فى مصر والعراق والأندلس وغيرها، وباشتغال العلماء بالتأليف فى كل العلوم، وكانت عبارة التأليف لا تزال راقية بليغة فى أكثر الكتب، وإن امتدت إلى بعضها يد السجع، ولكن كان متقنًا بليغًا.

أما عصر السلجوقيين فهو عصر الجمع والاختصار، وكأنى بالعلماء لما رأوا ما توالى على المملكة الإسلامية من الفتوح؛ وما لحقها من التخريب وشاهدوا أو سمعوا بضياع الكتب بمصر والشام وفارس والأندلس بسبب الفتن والحوادث، عمدوا إلى الاحتفاظ بتلك الآثار الباقية واكتنازها بالتلخيص والجمع، مع حذف الأسانيد بحيث تجتمع الحقائق الكثيرة فى الحجم الصغير، ويكون الكتاب الواحد زبدة عشرات من الكتب، فصنفوا مؤلفات وافية بينها طائفة من المعاجم التاريخية، والجغرافية، وغيرها، وهى أهم ما بين أيدينا من كتب العلم العربية، وإن كان بعضها قد صدر بعد هذا العصر بسنين قليلة لكن يعد من ثماره، ثم كادت جذوة العقول تخمد، وقل الابتكار والاقتراح حتى جرف سيل التتار ذلك الأثر الجميل.

وكانت عبارة التدوين فى أكثر الكتب سهلة مفهومة، وتكلف السجع والبديع كان فى القليل منها.

ومن أشهر كتاب هذا العصر القاضى الفاضل، (توفى بالقاهرة سنة ٥٩٦) وهو كاتب الديار المصرية، وزعيم الطريقة الإنشائية الفاضلية، ووزير صلاح الدين الأيوبى، وطريقه مؤسس على أصول السجع والبديع، إلا أنه غالى فى التورية والجناس، حتى أصبحت الصناعة فى هذا العصر صناعة عليها سمة الكلفة، ومنهم بالأندلس ابن زيدون المتوفى سنة ٦٢٣، ومن مشهورى الكتاب الحريرى المتوفى سنة ٥١٦، والزمخشرى المتوفى سنة ٥٣٨ وابن الأثير صاحب المثل السائر المتوفى سنة ٦٣٧ وغيرهم.

* * *

هؤلاء العلماء الأفاضل، تطالعنا آثارهم فيما يعرف حاليًّا بالمخطوطات العربية.

فيا ترى ما المراد بكلمة **المخطوطات**..؟

المخطوطات: جمع، مفردة، مَخْطُوطَةٌ، أو مَخْطُوطٌ والمراد بالمخطوطة، أو المخطوط: الكتاب المخطوط بخط عربي، سواء كان فى شكل لفائف، أو فى شكل دفتر، أو كتيّب، أو كرّاس، أو صحف، وأيًّا ما كان حجم هذا الكتاب.

ومن ثم، فإن الرسائل، والعهود، والمواثيق، والصكوك والنقوش، تخرج عن حدود هذا الكتاب المخطوط.

* * *